الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤
المعقودة يوم الثلاثاء
١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس: السيد تشيرينغ (بوتان)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)*

* يُنظر في هذين البندين معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.4
6 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البنـــد ١٠٣ مـــن جـــدول الأعمـــال: القضـــاء على العنصرية والتمييـــز العنصـــري (تابع) (A/50/18، و A/50/425-S/1995/787، و A/50/467، و 468، و 476، و 493)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/50/390 و Add.1، و 407 و 485).

١ - السيد لا كلوسترا (اسبانيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فأدان بحزم ممارسة التطهير الإثني في يوغوسلافيا السابقة، وشدد على أنه لا يجوز بأي حال اعتباره شرعيا في سياق أي تسوية سلمية. واعتبر أن من فائق الأهمية محاكمة المسؤولين عنه أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن يساهم المجتمع الدولي مساهمة قاطعة في إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها سنين النزاع. وأعلن أن الاتحاد يأمل إمكان التوصل الى تسويات سياسية دائمة للنزاعات في تشتشنيا وطاجيكســـتان وناغورني قره - باخ وأبخازيا، ودعا جميع الأطراف المعنية الى مضاعفة جهودها في هذا الصدد.

٢ - وقال إن القلق يساور الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لما يحصل في مجتمعاتها الخاصة من حوادث التمييز العنصري أو الإثني الخطيرة العديدة ومن العنف الذي تحركه دوافع عنصرية. وذكر أن هذه الدول بدأت ببذل مجهود على مستوى الاتحاد لمكافحة هذه الظاهر، إضافة الى الاجراءات المتخذة على المستوى الوطني؛ وأن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي قرروا في عام ١٩٩٤ وضع استراتيجية شاملة من أجل مكافحة أعمال العنف القائمة على العنصرية وكره الأجانب، وأن ثمة لجنة استشارية مؤلفة من شخصيات بارزة تساعد الاتحاد في هذا المجال. كما يجري النظر في تدابير أخرى متصلة بالقوانين والاجراءات القضائية والإدارية في الدول الأعضاء بشأن العنصرية وكره الأجانب. وقال إنه ينبغي لأعمال المحكمة الدولية لرواندا ولانشاء لجنة للتحقيق في بوروندي أن تساعد على التصدي لانتشار مناخ الحصانة في العقوبة في هذه البلدان.

٣ - وأضاف أنه يجب ضمان وجود نظام قضائي سليم، يشتمل على أساس قانوني ملائم وآليات إنفاذ كافية، حيثما تقع أعمال عنف عنصرية، وأن الاتحاد الأوروبي قد ساهم بمراقبين وبموارد على السواء في مجال العمليات الميدانية المتصلة بحقوق الإنسان في رواندا وبوروندي، ودعا الى زيادة الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان في هذا الصدد. وأعرب عن اقتناع الاتحاد بضرورة عقد مؤتمر عن السلم والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، من أجل تخفيف الأسباب العميقة الجذور التي تؤدي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة. واعتبر أن على جميع بلدان المنطقة الالتزام بالأهداف نفسها، في الوقت نفسه، وبالعزم نفسه.

٤ - وارتأى أن معالجة الأسباب الجذرية لأعمال العنف الإثنية ينبغي أن تشتمل على استحداث تدابير للإنذار المبكر من أجل منع النزاعات والتصدي لها. وأن هيئات رصد المعاهدات في موقع يؤهلها للإسهام الى حد كبير في هذا الشأن. وقال إنه ينبغي للجنة القضاء على التمييز العنصري وغيرها من الآليات ذات

الصلة، لا سيما المقرر الخاص بشأن الأشكال المعاصرة في العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، أن تقوم - كجزء من الجهود الجارية من أجل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري - باستحداث نهج فعال لترويج التسامح. كما ينبغي للجهات الفاعلة ذات الصلة الأخرى، كالهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، المساهمة في تنفيذ العقد.

٥ - وانتقل الى البند ١٠٤، فقال إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد اعترافه التام بحق تقرير المصير، الذي ترتبط ممارسته ارتباطا جوهريا بالتمتع بحقوق الإنسان الأخرى. وقال إن البنى الديمقراطية وبنى التمثيل السياسي يمكنها أن تؤدي دورا فائق الأهمية في تفادي أي نزاع يحتمل نشوؤه بين الحق في تقرير المصير وسلامة الأراضي الإقليمية للدول ذات السيادة، وإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للأشخاص المنتمين الى الأقليات كانت مسؤولة عن عدد من أكثر النزاعات استدامة في السنوات القليلة الماضية، وإن الجهود التي تبذلها الحكومات لتعزيز حكم القانون والمؤسسات الديمقراطية يمكن أن تساعد على تجنب حدوث أزمات خطيرة. ورأى أن باستطاعة المجتمع الدولي تأدية دور هام في دعم هذه الجهود من خلال تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية.

٦ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يعرب عن أعمق الارتياح للتوقيع مؤخرا على الاتفاق المؤقت بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويحث كلا الجانبين على مواصلة العمل لتنفيذ أحكام الاتفاق والامتناع عـــن أي عمل قد يؤثر في أوضاع الأمر الواقع حتى اختتام المفاوضات الجارية. وأعلن أن الاتحاد، الذي ما برح المانح الرئيسي للأراضي المحتلة، لا يزال قلقا للعجز في ميزانية السلطة الفلسطينية لعام ١٩٩٥؛ ودعا جميع أعضاء مجموعة المانحين الى تقديم مساهماتهم لتلبية احتياجات هذه السلطة.

٧ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتوقيع معاهدة السلم بين اسرائيل والأردن، واستئناف المفاوضات مؤخرا بين اسرائيل والجمهورية العربية السورية. كما أنه يأمل أن يستعيد لبنان في القريب العاجل سيادته وسلامة أراضيه في إطار عملية السلم في الشرق الأوسط.

٨ - واستطرد يقول إن الاتحاد الأوروبي يكرر من جديد أن أوضاع الأمر الواقع في قبرص غير مقبولة، وإنه يؤيد جهود الأمين العام الرامية الى التوصل الى تسوية تفاوضية وشاملة لمسألة قبرص، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، دعا الاتحاد كلا الطرفين الى الامتناع عن القيام بأي شيء قد يعوق إجراء استفتاء حر ونزيه، ممارسة لحق تقرير المصير. وقال إن الاتحاد الأوروبي يواصل تأييده لإجراء حوار دون شروط مسبقة بين البرتغال وإندونيسيا بشأن تيمور الشرقية، ويشجع جميع الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٩ - وذكر أن الاتحاد يدعو سلطات ميانمار الى كفالة المشاركة الكاملة والحرة لجميع المجموعات السياسية والإثنية في العملية السياسية وإعادة المؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد. وهو يرحب بالافراج

عن داو أونغ سان سو كيي بوصفه خطوة أولى في هذا المنحى. كما يرحب الاتحاد بالخطوات التي قُطعت في اتجاه المصالحة الوطنية في هايتي، وشدد من جديد على ضرورة القيام باستعراض شامل ودقيق للاجراءات السوقية والإدارية كيما تكون جاهزة للانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في نهاية عام ١٩٩٥. وأضاف أن الاتحاد يواصل تأييده للجهود التي يبذلها شعب هايتي نفسه بغية ضمان الأمن والديمقراطية.

١٠ - السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): قال إن دستور بلده وقوانينها تؤكد على مشاركته الفعالة في محاربة العنصرية والتمييز العنصري، مثلما يؤكده أيضا كونه طرفا فعالا في جميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

١١ - وقال إن بلده يؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط على الأسس التي انطلقت منها عملية السلام، وليس على أسس أخرى لا تهدف إلا الى إرضاء غرور اسرائيل وتكريس هيمنتها على الأراضي السورية والفلسطينية. وأضاف أن اسرائيل استمرت لما يقرب من خمسين عاما في إنكار الحقوق الأساسية للفلسطينيين، التي يعتبر أهمها حقهم في تقرير المصير.

١٢ - وتساءل عن السبب الذي يدفع بعدد من الدول الى السكوت على خرق اسرائيل لأبسط حقوق الإنسان واستمرارها في احتلالها غير المشروع للجولان العربي السوري والجنوب اللبناني، الذي لم يخدم السلم والأمن الإقليميين، ولكنه، بدلا من ذلك، يعرض المنطقة برمتها والعالم أجمع لأخطار جسيمة.

١٣ - وتابع يقول إن الحق في تقرير المصير وإنهاء كافة أشكال التمييز العنصري، شرطان مسبقان لجميع حقوق الإنسان. وأشار الى أن عدم تمكين الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية أو التي تعاني من احتلال أجزاء من أراضيها من تحرير هذه الأراضي لن يساعد على نشر الأمن والاستقرار، ولن يحقق الهدف الذي نادى به آباؤنا مؤسسو الأمم المتحدة في أن ينعم الإنسان بحقوقه وكرامته.

١٤ - السيد فرنانديس (كوبا): قال إنه على الرغم من الانتصار العظيم الذي حققته البشرية بإزالة الفصل العنصري، فإن ما بزغ في السنوات الأخيرة من أشكال جديدة من العنصرية، أكثر مكرا وأصعب مكافحة، يؤكد على ضرورة مواصلة توخي اليقظة واتخاذ الإجراءات اللازمة. وإن انبعاث العنصرية وكره الأجانب، مترافقا مع نشوء منظمات سياسية يمينية متطرفة، والمجموعات الفاشية والأحزاب النازية الجديدة، مدعاة للقلق الشديد. وذكر أنه يجب ألا يستمر استخدام الحق في حرية التعبير والحق في التجمع كستار من الدخان يتوارى خلفه التحريض على العنف القائم على البغض العنصري وكره الأجانب. وشدد في هذا الصدد، على أهمية المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأعرب عن تأييد بلده للدعوة إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد هذه الممارسات المقيتة.

١٥ - وقال إن وفده قلق بصورة خاصة إزاء وضع العنصرية في صيغة مؤسسية. إذ أنه في مثل هذه الحالات، تُثار مشاعر الكراهية والتمييز لخدمة أغراض سياسية، فتغلَق الحدود بين البلدان لوقف الهجرة،

وتخفّض برامج الرعاية الاجتماعية، وتلغَى برامج العمل الإيجابي، وتسَن تشريعات شديدة القسوة لمنع أطفال المهاجرين من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. وأعرب في هذا الصدد عن تأييد حكومته التام لأعمال المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، كما تؤيد توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يخص إمكانية عقد مؤتمر عالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري والعرقي، وكره الأجانب وغيرها من أشكال التعصب المعاصرة ذات الصلة. وأعرب عن أمل حكومته أن يحصل المقرر الخاص وبرنامج العمل للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري على الموارد الإضافية اللازمة.

١٦ - ومضى يقول إن حق كل دولة في الممارسة الكاملة لسيادتها الوطنية وحق كل شعب في تقرير المصير، بدون أي تدخل أو مشاركة من جهات أجنبية، يشكلان الأساس الذي يقوم عليه النظام القانوني لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وللأمم المتحدة، إلا أن هناك مفاهيم معينة، مثل مفهوم "السيادة المحدودة" ومفهوم "الحق في التدخل" تزداد تأثيرا. وعلى الأمم المتحدة أن تبحث عن وسائل أخرى لتعزيز السلم والأمن والتنمية. وأعلن أن ثمة مسألة مقلقة تتمثل في المحاولات المتكررة لتغيير مفهوم تقرير المصير، من خلال تقديم أفكار ومعايير لا تتفق مع الميثاق ولا مع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة. لذلك يجب على اللجنة الثالثة أن تنظر، عاجلا أو آجلا، في هذه القضية بغية إلغاء هذه النُّهج غير المناسبة.

١٧ - وارتأى أن السلم يمكن تحقيقه، فوق كل شيء، من خلال احترام سلامة الأراضي الإقليمية لجميع الأمم، وتنوعها الثقافي وتعدديتها السياسية. وقال إن بعض الدول التي لا تذعن أبدا للأفكار المفروضة من الخارج أو للدعوة إلى التماثل؛ هذه الدول تطالب بأن يكون لها صوتها الخاص داخل الأمم المتحدة، وحقها في التنمية وفي توفير حياة كريمة لشعوبها.

١٨ - وأردف قائلا إن ممارسة الحق في تقرير المصير شرط مسبق لإنفاذ كافة حقوق الإنسان. وإنه لا يمكن تحقيق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان في ظل الاحتلال الأجنبي أو الهيمنة الأجنبية. وفي هذا الصدد، أعلن أن الاتفاق الذي أبرم بين فلسطين وإسرائيل عامل مشجع. وأعرب عن أمل بلده أن يؤدي هذا الاتفاق إلى حل عادل ودائم يشمل كافة دول المنطقة، ويستطيع الشعب الفلسطيني في ظله ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في إقامة دولته التامة الاستقلال.

١٩ - وصرح بأن حكومته سوف تواصل أيضا مطالبتها الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة إقليم قاعدة غوانتانامو البحرية، الذي أخِذ من كوبا رغم إرادة شعبها.

٢٠ - واختتم كلمته بالقول إن حكومته تثني على المقرر الخاص بشأن مسألة استخدام المرتزقة للعمل الذي قام به وتؤيد توصياته، وإن من المأمول أن يمكن وقف هذه الممارسات الخبيثة بحلول نهاية القرن.

٢١ - السيد نيـو (المكسيك): قال إن جهود الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري على مدى الأعوام الخمسين المنصرمة اتجهت بصورة رئيسية صوب القضاء على الفصل العنصري، وإن ثمرة هذه الجهود كانت إقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وخالية من أوجه التمييز العنصري.

٢٢ - وتابع قائلا إن من المحزن بزوغ أشكال جديدة من العنصرية وكره الأجانب في جميع أنحاء العالم، مما يثير مشاعر القلق لدى المجتمع الدولي ويمنع آلاف الأفراد من الممارسة التامة لحقوق الإنسان الخاصة بهم ولحرياتهم الأساسية. وأعلن أنه يجب على الأمم المتحدة جعل القضاء على هذه الظواهر واحدا من أهدافها الرئيسية، ببذل جهودها على أساس برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وأعرب في هذا الصدد عن رغبة حكومته في الإقرار بأهمية ما أسهم به المقرر الخاص بشأن الأشكال المعاصرة من العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وخاصة على ضوء القيود المالية الصارمة التي يعمل في ظلها.

٢٣ - وأعرب عن قلق وفده إزاء التأخر الكبير في إصدار الوثائق المتعلقة ببند جدول الأعمال الخاص بالعنصرية والتمييز العنصري. وقال إن وفده يأسف، كما حدث في العام السابق، للتأخر في نشر تقرير المقرر الخاص، الذي كان من شأنه، لو كان متاحا، أن يسهم دون شك بقدر أكبر في الجهود المبذولة في هذا المجال.

٢٤ - وقال إن احترام ثراء التنوع الثقافي عامل أساسي للقضاء على العنصرية وكره الأجانب. وإنه من الناحية العملية، يجب القيام بحملة مناهضة العنصرية وكره الأجانب من خلال وضع برامج تعليمية، ومعاقبة المسؤولين عن مثل هذه الممارسات، وإتاحة فرص جديدة لأفراد الأقليات العنصرية والإثنية، وضمان احترام الكرامة الإنسانية على كافة المستويات.

٢٥ - وأضاف أن ما يثير قلق وفده بصورة خاصة هو تزايد مشاعر العنصرية وكره الأجانب ضد العمال المهاجرين وأسرهم. وذكر أن البيانات العنصرية التي تحمّل المهاجرين المسؤولية عن كافة شرور المجتمع، غالبا ما تكون جزءا من الحملات الانتخابية. وإن مثل هذه البيانات تؤدي إلى خلق مناخ من العداء والعنف ضد المهاجرين. وأعرب في هذا الصدد عن معارضة حكومته الاقتراح ١٨٧، الذي من شأنه، في حال تنفيذه، أن يحرم أطفال المهاجرين في ولاية كاليفورنيا من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، الأمر الذي ينتهك حقوق الإنسان الأساسية لأكثر مجموعات المهاجرين ضعفا. واختتم كلمته قائلا إنه يجب التسليم بحقوق الإنسان للعمال المهاجرين في البلدان التي يعيشون فيها، بغض النظر عن وضعهم، وإنه ينبغي لجميع الحكومات أن تتخذ وفقا لذلك إجراءات أكثر حزما لمكافحة العنصرية التي تستهدف فئات العاملين المهاجرين.

٢٦ - السيدة فنغ كوي (الصين): قالت إن الذكرى الخمسين للأمم المتحدة تزيد من أهمية النظر في موضوع القضاء على العنصرية والتمييز العنصري. وقد ساهمت الأمم المتحدة في غضون السنوات

الخمسين المنصرمة، وفقا لميثاقها، مساهمات بارزة في اتجاه إزالة الاستعمار، والقضاء على الفصل العنصري وتعزيز التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وذكرت أن الجهود التي بذلتها لمكافحة العنصرية أدت دورا حيويا في كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وصون السلم والأمن الدوليين. وقد تقبل المجتمع الدولي اليوم فكرة المساواة بين الأفراد، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الدين، كحق أساسي من حقوق الإنسان. وذكرت أنه كان للأنشطة المنفذة خلال العقدين الأولين لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري أثر هام في بلدان عديدة، وأن العقد الثالث سينقل هذا النضال إلى مستوى جديد.

٢٧ - وقالت إن جنوب أفريقيا أجرت، في عام ١٩٩٤، انتخاباتها الديمقراطية الأولى تحت رعاية الأمم المتحدة، مسجلة بذلك نهاية الفصل العنصري. وإن الانتصار العظيم الذي حققه شعب جنوب أفريقيا، والشعوب الأفريقية عامة، كان ثمرة لنضال طويل وشاق، حظي بدعم المجتمع الدولي. غير أن أمام النضال ضد العنصرية في جميع أنحاء العالم طريقا طويلا لا يزال عليه أن يقطعه. فالأنشطة النازية الجديدة، وكُره الأجانب، والتعصب والنزاعات العرقية جزء من المناخ السائد حاليا. وإذ يمر العالم في مرحلة انتقالية، تشهد الاستعاضة عن الأنماط القديمة بأنماط جديدة، فإن هذه فرصة مؤاتية للمجتمع الدولي كي يقضي على كافة أشكال العنصرية.

٢٨ - ورأت أن التقارير التي قدمها المقرر الخاص بشأن الأشكال المعاصرة من العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب قد ساعدت على فهم أفضل للعنصرية في أشكالها الحالية، وأعطت زخما لمكافحتها، وأعلنت أنه يجب على المجتمع الدولي تهيئة الظروف اللازمة كيما يواصل المقرر الخاص عمله، وأن عليه أيضا حشد مزيد من الموارد واتخاذ إجراءات أكثر فعالية لتحقيق أهداف برنامج عمل العقد الثالث.

٢٩ - وأضافت أن حق الأمم والشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري والاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها مبدأ من مبادئ القانون الدولي وحق عالمي تعترف به الأمم المتحدة. ويتجسد فهم هذا الحق وصونه بصورة صحيحة في حماية مصالح جميع الشعوب ومصالح المجتمع الدولي ككل. وهو يستبعد الغزو أو التدخل الأجنبي، وينطوي على احترام استقلال الأمم، وسيادتها وسلامة أراضيها الإقليمية، وحق الشعوب في اختيار مستقبلها السياسي ونظامها الاجتماعي. وأعلنت أن صكوك الأمم المتحدة العديدة في مجال حقوق الإنسان تفسر بصورة واضحة تطبيق مبدأ الحق في تقرير المصير. ويجب على المجتمع الدولي دعم كفاح الشعوب في سبيل تقرير مصيرها، وأن يعارض أي محاولة لخلق التوتر القائم على العرق أو انتهاك سلامة الأراضي الإقليمية لأمة ما بحجة صون تقرير المصير؛ إذ أن مثل هذه المحاولات لا تفضي إلا إلى زيادة النزاعات العرقية، التي قد تطلق شرارة الحرب الأهلية والنزاع الإقليمي، وفي نهاية المطاف قد تهدد السلم والأمن الدوليين.

٣٠ - وأعربت عن ترحيب وفدها بتوقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مؤخرا على الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يمثل خطوة إضافية على طريق السلام في الشرق الأوسط. غير أن هذا ليس هو الحل النهائي، لأن الشعب الفلسطيني لم يتمكن بعد من التمتع كاملا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ربما في ذلك حق تقرير المصير، الذي لا يزال محروما منه منذ زمن طويل. وأنهت كلمتها بالقول إنه ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة جهده لإقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، يساهم في توطيد الاستقرار في المنطقة وفي العالم برمته.

٣١ - السيد بوخمارينوف (الاتحاد الروسي): قال إن مؤتمر عام ١٩٩٣ العالمي لحقوق الإنسان حدد مسألة القضاء السريع على كافة أشكال العنصرية، وكره الأجانب، وأشكال التعصب ذات الصلة كمهمة ذات أولوية للمجتمع الدولي. ومن الضروري مضاعفة الجهود على المستوى الوطني لمنع هذه الظواهر والقضاء عليها. وأعلن أن ثمة مرسوما جمهوريا دخل دور التنفيذ في الاتحاد الروسي في آذار/مارس ١٩٩٥، يتعلق بتدابير تنسيق الإجراءات التي تتخذها الهيئات الحكومية لمكافحة الفاشية وغيرها من أشكال التطرف السياسي؛ وهو ينص على طائفة من التدابير لمنع إثارة النزاعات ومشاعر التعصب العنصرية والوطنية والدينية. وذكر أن الاتحاد الروسي راغب في أن يسرع الأمين العام في إعداد مشروع التشريع النموذجي لمكافحة التمييز العنصري ونشره، وذلك بغية تعزيز التشريعات الداخلية التي تضمن المساواة.

٣٢ - وأضاف أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتسامح عامل مهم لمكافحة العنصرية، وأنه على الرغم من الخطوات التي اتخذها بلده في هذا الصدد، فلا تزال هناك أمور كثيرة يجب القيام بها. واعتبر أن من بين الأمور ذات الأثر بصفة خاصة في هذا الصدد إسراع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٦/٤٩ - في إعداد مواد تعليمية ومقررات دراسية للتدريب في مجال حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية. وذكر أنه ينبغي للجنة القضاء على التمييز العنصري، والمقرر الخاص بشأن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، وكره الأجانب وأشكال التعصب ذات الصلة، وغير ذلك من هيئات رصد المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، إيلاء الانتباه اللازم لإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وتقديم معلومات عن الطريقة التي يتبعونها في التشجيع على التقيد بالإعلان. وقال إنه ينبغي على الأمين العام، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٤٦/٤٩، أن يواصل الدراسة المتعلقة بآثار التمييز العنصري على أطفال الأقليات والعمال المهاجرين في مجالات التعليم، والتدريب والعمالة، وينبغي له أن يقدم توصيات محددة في هذا الصدد.

٣٣ - ومضى يقول إنه بغية تعزيز حماية الأقليات، ينبغي إقامة اتصالات بين الفريق العامل بين الدورات والمعني بالأقليات والتابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، والمقرر الخاص بشأن الأشكال المعاصرة للعنصرية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للفريق العامل بين الدورات أن ينظر في مسألة إنشاء آلية لمنع النزاعات المتصلة بالأقليات وتسويتها.

٣٤ - وأردف يقول إن من المهم تعيين أنواع العنصرية الجديدة ومضاعفة الجهود من أجل مكافحتها. وينبغي لهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التحقيق في حالات التمييز ضد الأقليات الإثنية القائمة على أساس "العدالة التاريخية" قبل أن تؤدي هذه الظاهرة إلى مزيد من النزاعات. واعتبر أن من المفيد كذلك إجراء الأبحاث وتقديم الاستنتاجات المتعلقة بآثار أشكال التمييز غير المباشرة على تنفيذ حقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية الانتقال.

٣٥ - السيد كونثيني (فرنسا): تحدث ممارسة لحقه في الرد، فقال إن وفده يأسف بشدة للصلة التي أقامها مندوب بابوا غينيا الجديدة، بشكل غير متوقع وتحكمي وغير عادل، في الجلسة السابقة بين القضاء على العنصرية والتجارب النووية. إذ أن هذه الطريقة في التفكير تشكل خلطا للموضوعات، وتثير تشويشا يضر بالطابع المتناسق واللاسياسي لسير أعمال اللجنة.

٣٦ - وفيما يتعلق بجوهر المسألة، ذكر من جديد أن بلده يجري تجاربه النووية النهائية بغرض وقفها بصورة قاطعة، الأمر الذي سيتجسد في اختياره عدم تكرارها على الإطلاق بموجب معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية.

٣٧ - السيد راي (بابوا غينيا الجديدة): تحدث ممارسة للحق في الرد، فقال إن بيانه لم يكن إلا انعكاسا لمشاعر الغضب التي اعترت زعماء بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ، الذين لم تبال فرنسا بقلقهم واعتبرته غير ذي موضوع. وهو يرى أن هذا الأمر يشكل تمييزا عنصريا. كما أنه لو كانت مشاعر القلق هذه قد لقيت الاحترام، لكانت التجارب قد أجريت في المحيط الأطلسي. وأنهى كلمته قائلا إن بلده، إلى جانب البلدان الأخرى في المنطقة، يعارض بحزم مواصلة الحكومة الفرنسية إجراء أي تجارب نووية في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

ورفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥